الأهرام

١٩ أبريل ٢٠٠٦

إعادة فتح ملف إحالة المستشارين للتأديب بطريقة «تصحيح الواقعة»

سرور يرفض تدخل المجلس فى أعمال القضاء.. والنواب يطالبون بتصحيح العلاقة بين القضاء والحكومة

يبدو أن هناك تصميما من النواب على إعادة طرح قضية إحالة اثنين من المستشارين الى مجلس الصلاحية. وفى الوقت نفسه يصمم الدكتور فتحى سرور على رفضه تدخل مجلس الشعب فى أعمال القضاء.. والحقيقة الواضحة أن الحل السياسى المتوازن لهذه القضية كان بسماح رئيس المجلس بالمناقشة كتصحيح واقعة، رافضا مناقشة البيانات العاجلة التى قدمها عدد من نواب المعارضة حول القرار. السجال القانونى والدستورى الذى شهدته قاعة مجلس الشعب أمس، أكد أنه لا سلطة لمجلس الشعب أو وزير العدل على أعمال النائب العام، وأنه لا سلطان على النائب العام إلا ضميره القضائى، وأن النائب العام يتبع لوزير العدل إداريا فقط لأن النائب العام جزء من السلطة القضائية ووزير العدل عضو السلطة التنفيذية. وكان التأكيد على أن قرار الإحالة للمحاكمة قد اتخذه النائب العام بصفته القضائية، وهو شأن غير تنفيذى بل قضائى محض. فقد رفض الدكتور فتحى سرور مناقشة البيانات العاجلة التى قدمها عدد من نواب المعارضة والمستقلين حول قرار إحالة اثنين من المستشارين الى مجلس التأديب، مؤكدا أن الدستور يحدد اختصاصات المجلس فى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية فقط، ولا يتدخل فى اعمال السلطة القضائية. وأكد أن قرار الاحالة الى مجلس الصلاحية صدر من النائب العام الذى هو جزء من السلطة القضائية، وليس من وزير العدل، وبالتالى لا ينبغى اقحام المجلس فى شأن من شئون السلطة القضائية. وأوضح الدكتور مفيد شهاب وزير الشئون القانونية والمجالس النيابية أن الحكومة ومجلس الشعب لا يملكان التعرض لأعمال السلطة القضائية اعمالا لمبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء. وقال مصطفى بكرى: إن احالة المستشارين الى محكمة تأديبية يتعارض مع الاصلاح السياسى وأيده طلعت السادات فى ذلك.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية